

المقدمة

- أهمية الموضوع.
- إشكالية البحث.
- نقد المصادر والمراجع.
- محتوى الدراسة والمنهج العلمي المتبع.
- الدراسات الأجنبية والأرشفة.
- الشكر

مقدمة.

صُنفت الثورة الجزائرية من بين الثورات المتميزة خلال القرن العشرين، لأنها خرجت من رقعتها المحلية المحدودة في المغرب العربي لتصير ثورة العرب والأفارقة وكل أحرار العالم، فاكسبت سمعة إقليمية وعالمية.

لقد اندلعت بإمكانات متواضعة وفي غضون أشهر التف حولها الشعب الذي آمن بها منذ ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 رغم الإمكانات السياسية والعسكرية والدعائية والأمنية التي سخرتها فرنسا للقضاء عليها، وما كانت هذه الثورة العظيمة أن تقود الشعب الجزائري للحرية والاستقلال لو لم تكن من صنع مجموعة من الرجال الذين اجتمعت رغبتهم على الثورة كشرط لاسترجاع الاستقلال مهما كان الثمن خاصة أمام أولئك السياسيين الذين شككوا في وجود أمة جزائرية أو أولئك الذين أحاطوا أنفسهم بقدسية الزعامة ودون أن ننسى الجدل الكبير الذي ميز الساحة من دعاة الإدماج أو الإصلاح، قبل أن ينتهي بميلاد لجنة من الثائرين أخرجوا ما كان يشعر به الشعب برمته إلى العلن.

يحتار الشعب الجزائري في الآونة الأخيرة من أمر الكثير من الزعماء والمجاهدين الذين كانوا في نظره أبطالا على الدوام على ما يتقافونه من تبادل اتهامات حول ماضيهم الثوري تارة بالتخوين وتارة أخرى بعدم المشاركة حيث تناولت الصحف والجرائد شهاداتهم وكتاباتهم وتصريحاتهم بعيدا عن الكتابة التاريخية الأكاديمية المتخصصة.

ومع ذلك خلصنا إلى قناعة أن تاريخ الثورة أصبح مطية للكثير من المغرضين الذين يجتهدون في تدوين بعض المذكرات لبعض الشخصيات وإبراز جانب من تاريخ الثورة وطمس آخر مهم منه، أو الدراسات التي تشكك في مصداقية البعض وتزكي البعض الآخر أو كتابات تمجد أطرافاً وتنفي صفة الجهاد والثورة لأطراف أخرى.

إن الحقيقة التاريخية لا بد أن تضع الحدث في زمنه ومكانه وظروفه وليس في إثارة النعرات ودخول المحاكم كما هو الشأن لمذكرات الرئيس علي كافي في صيف 2007 الذي وصف فيها عبان رمضان بأوصاف اعتبرتها عائلته قاسية أين يتناول في جزئه الأول قضية اغتيال هذا الأخير وهو أحد القادة السياسيين الذين صنعوا مجد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 واتهامه آنذاك من قبل التاريخيين بأنه يشكل خطرا على الثورة ويتلقى تسهيلات من قبل المخابرات الفرنسية وبالتالي كان الحكم على هذه القضية هو سحب هذه الاتهامات الواردة في الكتاب من السوق.

يبدو أن النقاش لم يقتصر فقط على هذه المذكرات بل امتد إلى قدماء المالمغ "MALG" حول أرشيف الثورة بعد تصريحات أحد أعضائها ورئيس جمعيتها ما بعد الاستقلال و(وزير الداخلية حاليا) بشأن تعاطي دول الجوار لملف التسليح الذي كان نقطة الخلاف الهامة في مؤتمر الصومام ثم تحول إلى اتهام بين قادة الثورة واستمر إلى ما بعد المؤتمر أين ظهرت (خلافات هامة أثناء اجتماعات مؤتمر الصومام) فكانت التصريحات تتمحور حول ابتزاز دول عربية لقادة الثورة الأمر الذي يجنب التعجيل بتصنيف أرشيف الثورة ووضعه بين يدي الباحثين والأكاديميين.

لقد أثارت قضية (اغتيال) أو استشهاد عبان رمضان أحد صانعي هذا المؤتمر الصراع بين قادة الثورة ولا تزال تطرح جدلا سياسيا كبيرا عمق الشكوك حول الكثير من القضايا دون أن ننسى أن التاريخ يكتبه المنتصر وبالتالي أصبحنا نحن الأجيال الجديدة نقرأ تاريخنا في روايات وكتابات من أقلام أجنبية أمام صمت صناع ثورتنا المجيدة الذين ارتأوا السكوت أو التلميح في بعض الأحيان إن لم نقل أصبح عرضة للغموض والتساؤل والخوف والشكوك حتى لما بعد الاستقلال.

من الطبيعي أن يتساءل أي جزائري عن قضايا لا زالت غامضة وأن يبحث المثقف عن أهمية الثورة في ذكرى كل مناسبة وطنية بينما الباحث في تاريخ الثورة من البديهي أن يستفسر عن عدة أسئلة أهمها اغتيال عبان رمضان والصراع المتولد عن مؤتمر الصومام وأحداث ملوزة وملف القاعدة الشرقية أو الانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو حرب الإخوة في صيف 1962 أو اتفاقيات إيفيان أو علاقة الثورة بالخارج.

لا شك أن معظم الذين صنعوا الثورة الجزائرية وكانوا فاعلين رئيسيين فيها قبل وبعد 1956 وخاصة الذين لازالوا أحياء يعرفون الكثير من الحقائق ، لم تسجل ونذكر من بينهم أحمد بن بلة، أحمد محساس، عبد الحميد مهري، رضا مالك، حسين آيت أحمد، علي هارون... الخ.

تناولت العديد من الكتب والشهادات والصحف أن محمد بوضياف مثلا، أحد التاريخيين الذين فجروا ثورة نوفمبر ومنسق مناطقها عاش مرحلة ما بعد الثورة في المنفى، ومحمد خيضر وكريم بلقاسم وحسين آيت محمد رفقاء السلاح مثله، بينما يوجد في دستور الجزائر المستقلة نصا كاملا يقدس تاريخنا الطويل.

ويتساءل الكثير من المهتمين لماذا خرج حسين آيت أحمد للمعارضة في منطقة القبائل ومحمد أولحاج في الولاية الثالثة والعقيد شعباني بعد الاستقلال واستقالة أحمد مدغري من وزارة الداخلية في أول حكومة كان على رأسها أحمد بن بلة.

إن الحاجة اليوم أصبحت أكثر إلحاحا لمعرفة هذه الحقائق من طرف الباحثين والأكاديميين وأكثر من ضروري للسماح بتفحص الأرشيف الوطني بعد أن تأكد من وجود الأشرطة السمعية ومحاضر الاجتماعات وتقارير البعثات الخارجية، لأنه حسب اعتقادنا الشخصي يضمن المصادقية على الأحداث والأشخاص بعيدا عن التراشق الإعلامي، علما أن أغلب ما صنعوا هذه الأحداث رحلوا ومن بقي منهم هو على موعد من ذلك، أو عرضة للنسيان وتأويل شهاداتهم.

إن الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه يجمع ما بين عدة أحداث وتساؤلات حاولنا أن نتناولها في دراسة تحليلية بناء على ما توفر لدينا من أدلة وحقائق تاريخية وانطلاقا من التساؤلات التي تطرح نفسها دون أجوبة شافية، فاندلاع الثورة والتقسيم الجغرافي للبلاد وكيفية تعيين قادة المناطق ثم كيف كانت تصدر الأوامر هي بدورها تساؤلات. وحصيلة سنين من الكفاح قبل انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 هي مجالا للبحث والدراسة ، يجب علينا اليوم معرفة حقيقة هذه الخلفية التاريخية لوضعنا السياسي الراهن وبعيدا عن الخطاب الشعبوي الذي لا يتناول المواقف الحقيقية للأشخاص أو تحولاتهم بحجة أن الثورة كانت شعبية.

إن تاريخ الثورة مليء بالتساؤلات فأصبح اليوم مجالا أكثر عمقا وخصوبة للكتابة التاريخية الصحيحة وبالتالي فالتاريخ الحقيقي هو الذي يتسم بالموضوعية وبقول الحقيقة بانتصاراتها وانكساراتها ومهما كانت هذه الحقيقة مؤلمة.

تتناول الكثير من الشهادات الشفوية أو المكتوبة الخلافات والصراعات التي كانت بين قادة الثورة منذ اندلاعها وإلى غاية الاستقلال بل هناك الكثير من المعلومات عن الانقسامات والتصفيات ما بين جيش التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية التي أضافت فيها الكتابات والأقلام الأجنبية ما يخدم مصالحها ويشكك في نزاهة تاريخ الثورة.

وبناء على ذلك أردنا أن تكون إشكالية بحثنا هذا كما يلي:

– إلى أي حد أثرت قرارات مؤتمر الصومام على مواقف قادة الثورة؟ وكيف كانت تداعياتها على الوضع السياسي في الجزائر بعد الاستقلال؟

ولتوضيح هذا الإشكال لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التوضيحية مثلا:

– هل كان لقرار أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج تأثير على مسار الثورة الجزائرية وكان سببا في الخلافات التي حصلت بين قادة الثورة ؟

– أم كانت بسبب التوجه الإيديولوجي الجديد الذي فرضه الذين قرروا هذا المؤتمر وفي هذه الظروف وهذا الزمان (سنتين بعد اندلاع الثورة)؟

– أو كان بسبب الخلاف على الأفكار التي وردت في أرضيته أو بسبب قراراته التي لا تتوافق مع بيان أول نوفمبر 1954 حسب رأي المعارضين؟

لقد أرجع البعض أن القرارات السياسية المنبثقة عن هذا المؤتمر هي شبه انقلاب على الذين كان لهم الفضل في التحضير لثورة أول نوفمبر العظيمة وتفجيرها وأن المؤسسات التي أنشأها تحالف مبدأ القيادة الجماعية التي اتفق عليه مسبقا للحد من أي تأويل أو انفراد بالزعامة، خوفا من التجربة المريرة التي عرفها حزب الشعب سابقا، بينما هناك اتجاه آخر يرى أن هذا المؤتمر سيجعل أحمد بن بلة وكريم بلقاسم ومحمد خيضر ومحمد بوضياف تحت سلطة فرحات عباس

وبن يوسف بن خدة وأحمد فرانسيس وعبان رمضان . أي تحت سلطة الاندماجين والمركزيين الذين ترددوا في الالتحاق بالثورة أو عارضوا توقيتها وطريقتها؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات في اعتقادنا سوف تقربنا أكثر من فهم تلك الخلافات التي ميزت قادة الثورة علنا وبشكل عنيف قبل تحقيق الهدف الذي أراده بيان أول نوفمبر المتمثل في الاستقلال وبعده (مثلا انقلاب 1965) ثم (محاولة الطاهر الزبيري 1967 وخلافات من يستخلف هواري بومدين بعد وفاته ديسمبر 1978).

لقد اعتبر التاريخيون (قادة الثورة التسعة) أن الذين أعدوا قرارات المؤتمر والذين قاموا بصياغة نصوصه ومواثيقه وقوانينه ما عدا (العربي بن مهيدي) حاولوا الاستيلاء على الثورة بعدما تأكدوا من نجاحها مع بداية منتصف 1956، وهذا ما جعلنا نتساءل أن الصراع كان حول شرعية الأعضاء الجدد الذين برزوا بعد المؤتمر، وأن هؤلاء كانوا من المترددين والبعض منهم كان غير موافق على العمل المسلح واعتبره مجازفة ومغامرة.

يتفق جل المهتمين أن هذا التجاذب يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة ظروف وأحداث عرفت هذه المرحلة، بداية من استشهاد مصطفى بن بولعيد وعباس لغرور وزيفود يوسف وانتهاء بإلقاء القبض على العربي بن مهيدي واستشهاد عميروش بعد المؤتمر. كما يضيف آخرون أن اختطاف الطائرة التي كان على متنها محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد لا يمكن فصله عن هذه الظروف سواء كان في صالح المؤتمر أو غير ذلك؟ بينما ذهب آخرون إلى ربط الموضوع بالجهة التي شجعت الكثير من الجندين في الجيش الفرنسي للالتحاق بجيش التحرير الوطني بعد المؤتمر ما لبثوا أن تولوا مناصب قيادية.

أما على مستوى المجلس الوطني للثورة CNRA المنبثق عن المؤتمر، تساءل البعض عن تشكيلته وحتى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ CCE وبالتالي هل كان المؤتمر والأجهزة المنبثقة عنه تمثل تمثيلا وطنيا كل ما تم الاتفاق عليه أثناء تقسيم المناطق وتوزيع المسؤوليات في اجتماع تحضير الثورة؟

إن اختيارنا للموضوع جاء رغبة منا للمساهمة قدر المستطاع في الإجابة عن تلك التساؤلات وتفاصيل الكثير من الأحداث التي أفرزها تباين مواقف قادة الثورة واختلافهم حول حدث مهم في

تاريخ الثورة. لقد حاولنا توضيح مواقف المؤيدين وحجج الرافضين وتداعيات ذلك على مسار الثورة ومستقبل البلاد بعد الاستقلال.

إن طبيعة الموضوع تقتضي نوع من الحساسية لأن البعض من صانعي هذه الأحداث لازالوا أحياء وعليه انتهجنا المنهج التاريخي التحليلي القائم على عرض الموقف من خلال التصريحات والشهادات ومقارنتها بعد تحليلها (وعرض هذه الشهادات مسموعة ومرئية عبر شريط) وإبداء رأينا فيها وربطها بالظروف المفسرة لها، آخذين بعين الاعتبار توقيت وزمن الإدلاء حتى يتمكن القارئ الكريم من أخذ صورة أقرب من الحقيقة أكاديميا وعلميا.

إن ما شجعنا على اقتحام مثل هذه الموضوع هو خلو المكتبة الوطنية وخصوصا الجامعية من مؤلفات تتناول اختلافات قادة الثورة حول بعض الأحداث التاريخية، وتضارب مواقفهم من بعضها بغض النظر عن المذكرات والندوات التي تقام هنا وهناك وفي المناسبات.

ومن هنا تكمن أهمية الموضوع حسب رأينا انطلاقا من السنة التي انعقد فيها المؤتمر (1956) بينما كان بيان أول نوفمبر 1954 قد حقق الإجماع والوحدة.

لاحظنا عبر مراحل انجاز هذا البحث أن الكثير من السياسيين والمجاهدين وقادة الثورة السابقين أنهم يتكتمون عن عدة حقائق أو أسرار رغم المسؤولية التاريخية التي هي على عاتقهم وهذا ما دفع عدة مؤرخين وباحثين إلى تقديم دراسات وتحليلات غالبا ما يميزها الافتراض أو التساؤل، فمحمد حربي مثالا في كتابه الشهير "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" يعرض إستراتيجية الثورة وأخلاق القادة، أما فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" يعرض قضية اختراق الثورة، بل وسرقتها بتحويل مسارها، ليفتح باب التعقيب والرد عن عدة أقلام فكان رد الدكتور محمد العربي الزبيري والدكتور محي الدين عميمور بالتأييد تارة والنفي تارة أخرى. في حين يذهب الأستاذ إبراهيم الفيلاي بأن الزبيري كان على صواب حول قضية الفتنة التي أشعلها كتاب فتحي الديب لأنه كان من دعاة التيار الناصري الذي احتضن أحمد بن بلة الرافض للمؤتمر ونتائجه وعدم شرعيته.

وفي إطار التصريحات فنذكر أنه في 1997 وصلت القضية إلى المحاكم بعد صدور مذكرات (علي كافي) وتصريحات محمد الطاهر لعبيدي المدعو (الحاج لخضر) والرائد عثمان سعدي وعلي منجلي في ملتقى بمتحف الجهاد أيام 02،01 و03 نوفمبر من نفس السنة، بعدها بسنوات قليلة جاءت تصريحات أحمد بن بلة لقناة الجزيرة (نوفمبر 2002) في حصة "شاهد على العصر" والتي تحولت إلى كتاب تحت عنوان "الرئيس بن بلة... يكشف أسرار ثورة الجزائر عام 2007" لصاحب الحوار أحمد منصور ثم جاءت تصريحات أحمد محساس حول قضية العقيد شعباني وتصريحات عثمان سعدي السفير السابق في كتابه "عروبة الجزائر عبر التاريخ" ومذكرات طالب الإبراهيمي من خلال مذكراته "مناضل جزائري" الجزء الأول، والضجة التي أحدثتها الدكتور رابح بلعيد بتاريخ 11-10-2007 إلى جانب تصريحات قائد الولاية الرابعة "يوسف الخطيب" يوم 08-11-2007 ومذكرات مصطفى الأشرف "أسماء وأمكنة" والتي تناول انقسام قادة الثورة إلى طرفين بعد اعتقال الزعماء السياسيين حيث كان شاهد عيان أثناء الاعتقال وخلال السجن كان (أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط) مقابل (محمد بوضياف وحسين آيت أحمد) فانعكس ذلك سلبا على الثورة حسب رأيه ومن جهة أخرى وصف عبد الحميد مهري الفترة بالتاريخ المجهول والذي لا بد من الكشف عن أسرار من خلال منتدى المجاهد 08-09-2006 والذي دعى إلى ضرورة ترجمة الكتابات الفرنسية التي تناولت تاريخ الثورة مثل كتابات محفوظ قداش وحتى كتابات المؤرخ الروسي "روبرت لاند" المختص في تاريخ الجزائر المعاصر.

لقد استطعنا جرد الكثير من التضارب في هذا الموضوع باختلافات أصحابه انطلاقا من كتاب الجزائر "تكسر الأغلال" سنة 1961 والذي تناول أهمية ميثاق الصومام رغم اعتراض أحمد بن بلة عليها وكتاب "تاريخ الجزائر الثقافي" والذي اعتبر وثيقة الصومام مرجعية إضافية تشرح نداء أول نوفمبر لأبي القاسم سعد الله الجزء العاشر سنة 2007 وعبد الله شريط ورابح عمامرة وبشير بومعزة ومذكرات بن يوسف بن خدة وأحمد توفيق المديني وشهادة محمد الشريف حول اغتيال عبان رمضان الذي رافقه مكرها حسب ما ورد في كتاب "أسد الجبال" لصاحبه عمار حمداني بمناسبة الذكرى الخمسين للثورة (1954/2004)، وانتهاء بتصريحات بلعيد عبد السلام بمناسبة ذكرى مؤتمر الصومام وهجمات الشمال القسنطيني المخلدة بسطيف يوم 20/08/2006 حول مكان وقرارات المؤتمر وحقائق الولاية الأولى والثانية.

لم يقتصر الأمر على الكتابات بل تعدى الأمر إلى إصدار أحكام على بعض القضايا التي لها علاقة بالموضوع فمثلا تصريح أحمد بن شريف القائد العام للدرك الوطني في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين لجريدة الشروق اليومي يوم 28/1/2009 العدد 2518 حول موضوع الحكومة الجزائرية المؤقتة في عهد بن يوسف بن خدة بعد فرحات عباس وحول قضية إعدام العقيد شعباني في سبتمبر 1963، وشهادة العقيد الطاهر الزبيري آخر قادة ولاية الأوراس التاريخية حول المنطقة الشرقية أو ما يعرف بالقاعدة الشرقية وفي 2008 أثارت تصريحات الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد رد فعل أحد الأعضاء الإثني والعشرين عمار بن عودة حول الإعدامات التي عرفت المنطقة منها إعدام العقيد محمد لعموري وخلافات كريم بلقاسم ومؤامرة العقداء...الخ.

إن التصرف في هذا التضارب من التصريحات المتميز بتعدد المصادر والمعلومات يتطلب عملية تفحص ونقد لمحتوى الكثير منها والعودة إلى المذكرات والدراسات والكتابات التاريخية وردود الفعل الصحفية لبناء موضوعنا هذا بناء أكاديميا ومنهجيا.

إن معالجتنا لهذا الموضوع لم تكن بالأمر السهل، بحيث صادفتنا صعوبات كبيرة ولعل من أهمها حساسيته وطبيعته التي يغلب عليها المواقف وشهادة الأشخاص في فترة حساسة إلى جانب صعوبة الحصول على الأدلة والإثباتات وتناقض التصريحات عند مقارنتها ببعضها البعض وما بين شخصيات عايشة الأحداث وتزامنت مع ما نبحت عنه، إضافة إلى ندرة المادة التاريخية الموثقة في المصادر والتي تتوقف على الأرشفة الفرنسي مما يطرح الحذر والقدرة في التعامل مع حيثيات وملابسات هذا الموضوع.

اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع باللغة الفرنسية وعلى المجلات والدوريات الوطنية وعلى الوثائق والمحاضر والمراسلات المتعلقة بهذه الفترة ثم الاستعانة والاستفادة من بعض الملتقيات التي تمثل كتاب أكاديمية تاريخية معتمدة على الأرشفة، فلاحظنا أن المعلومات الموجودة في الكتابات التاريخية المحلية والتي كتبها البعض من الذين عايشوا الثورة كانت سطحية تتميز بالحذر والامتناع بينما الكتابات الأكاديمية في المقالات والمجلات تميزت بالجرأة متأثرة بالكتابة الفرنسية التي تدخل في سياق تاريخ الحقبة الاستعمارية أكثر منه تأريخ للجزائر.

هذه النظرة المتأثرة بالمدرسة الفرنسية نحو تاريخنا الوطني الجزائري كانت حافزا لنا لتحمل صعوبات هذا البحث ومواصلة جمع الحقائق بناء على إشكالية الموضوع رغم أنها موزعة بين الأرشيف المحلي والفرنسي وبين الكتابة الأكاديمية الوطنية والأجنبية وبين التصريحات في المناسبات الوطنية والمعلومات الموجودة في المذكرات، فلم تكن هذه العملية هينة خصوصا لما اطلعنا على ذلك الكم الهائل من الوثائق على مستوى مركز الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار بمختلف أقسامه ومصالحه والتي تديره إدارة الأرشيف الفرنسي.

Direction Des Archives de France, Depot des Archives d'Outre – mer,
Aix En Provence. France.

حيث تضم علبة (81F) سلسلة من التقارير والمحاضر التي استقبلتها قيادة أركان الجيوش المشتركة الفرنسية من مصالحها المتعددة عن الثورة وقادتها سواء في الداخل أو في الخارج، وعن قواعد جيش التحرير في الحدود الشرقية والغربية والمساعدات التي كانت تتلقاها من البلدان المجاورة . وتحتوي ملاحقها (Sous-Séries) على الكثير من الرسائل ووسائل الدعاية والحرب النفسية والتوجيهات العامة والمعلومات الأمنية حول الوضع من حيث انتشار الثورة وتوسعها وعمليات الاختراق الناجحة والفاشلة.

لقد استنتجنا أن الكتابة الوطنية لازالت بعيدة ومتواضعة حول مثل هذه المواضيع وبعيدة عن الحقيقة الكاملة مما دفعنا إلى ضرورة دعوة المجاهدين والسياسيين لتدوين ذكرياتهم وشهاداتهم بدل أحجامهم عن ذلك وتشجيع الملتقيات والندوات الوطنية والجامعية.

وعليه تبقى المذكرات والشهادات مناسبة لمواجهة ذلك الأرشيف المستعمل من قبل أقلام فرنسية وبالتالي كانت كتابات محمد حربي (جبهة التحرير الوطني بين السراب والواقع)، أبرز من تناولت الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية وكانت متميزة بالمصداقية، وكتابات محمد لبجاوي في (حقائق حول الثورة)، تعتبر أهم من تناول قضية تصفية عبان رمضان والظروف المحيطة بذلك رغم أن هذه القضية لم تكشف عنها حتى الوثائق الرسمية، في حين تناول فرحات عباس من خلال، (تشریح حرب)، الخلافات والانقسامات داخل قيادة الثورة المتزامنة مع مقتل عبان رمضان .

لقد استطعنا جرد هذه الحقائق من خلال تناول بعض المذكرات مثل " اغتيال الثورة" للخضر بورقعة و"أزمة صيف 1962" التي وردت في مذكرات بن يوسف بن خدة " شهادات

ومواقف" وكتاب علي هارون ومبروك بلحوسين في "الثورة الجزائرية بين الداخل والخارج". أين اطلعنا على بعض التفاصيل والصعوبات التي واجهتها قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام وتتفق تماما مع ما ورد في كتابات محمد حربي المدعومة بالأرشيف الذي نشره منذ 1981 ومن بينه تصريح حسين آيت أحمد حول المؤتمر والوفد الخارجي حيث بلغ عدد المراسلات بين الداخل والخارج حوالي 53 وثيقة ما بين 1954 و 1956 . أما كتاب فتحي الديب "عبد الناصر وثورة الجزائر" الذي يقع في 355 صفحة فقد تناول معلومات حول العلاقات التي كانت تطبع قادة الثورة في الخارج وارتباطهم بالقيادة المصرية (الصفحة 248) عكس ما وجدناه في كتاب فرحات عباس السالف الذكر في (الصفحة 210). والذي أولى اهتماما باجتماعات العقدة ونشاط لجنة التنسيق والتنفيذ CCE في 1957 .

لا يمكن أن نستثني كتاب رضا مالك "حرب التحرير وثورة ديمقراطية.. كتابات من الماضي والحاضر" والذي تضمن العديد من المقالات والآراء الذاتية والتي صدر بعضها في كتابه "اتفاقيات إيفيان" ونشرتها جريدة المجاهد تتضمن تساؤلات عبان رمضان في 1957 عن الثورة الجزائرية إن كانت حرب تحرير أو ثورة تستند إلى قاعدة سياسية وإيديولوجية وانتقاده لشعار الثورة بالشعب وإلى الشعب التي كانت تظهر على المطبوعات الإعلامية لجبهة التحرير الوطني.

إن الضجة الإعلامية التي أثارها المذكرات التي تحمل آراء شخصية أكثر منها تاريخية جعلها محل نقد وردود فعل عنيفة، مثلا مذكرات علي كافي " مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962" وجملة من الانتقادات السياسية والإعلامية رفع عليها اللواء خالد نزار دعوى قضائية بتهمة القذف وتزوير التاريخ وتوجهت عائلة عبان رمضان بدعوى أخرى حول المس بشخصية عبان في فصل الصراع ما بين ضباط جيش التحرير الوطني والملاحقين من الجيش الفرنسي.

أما بشأن الكتابات الفرنسية فقد كان Gilbert Meynier في كتابه التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني مليئا بالمعلومات المتعلقة بالصراعات داخل الثورة في (الصفحة 383) اعتمادا على الأرشيف الذي تناوله محمد حربي قبله. كما اقترب Claude Paillat في كتابه " Dossier Secret de l'Algerie 13 Mai 1958- 28 Avril 1961. من تناول الوقائع والصراعات داخل قيادة الثورة التي تناولتها الصحف الفرنسية آنذاك وربطها بما يعرف بالنظام الجزائري بعد الاستقلال .

ولدراسة هذا الموضوع قسمنا الرسالة إلى قسمين أو بابين بعد المقدمة والمدخل ثم حاولنا في الخاتمة الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات.

تناولنا في المدخل التمهيدي تساؤلا مهما حسب تقديرنا كعنوان جاء على الشكل التالي:
هل كانت الثورة في حاجة إلى مؤتمر؟ و الذي كان يجب أن أطرحه لتوضيح أهمية مؤتمر الصومام والظروف التي ميزت انعقاده . أردنا في الباب الأول أن نعمق الطرح بتساؤل آخر لا يمكن الاستغناء عنه كعنوان وهو هل مؤتمر الصومام كان تحول في تاريخ الثورة أم انحراف عن مبادئ أول نوفمبر 1954 .

وللإجابة عن كل ذلك جاءت فصول هذا الباب كما يلي:

- أهمية انعقاد المؤتمر بعد سنتين من اندلاع الثورة في **الفصل الأول** أين ركزنا على الظروف الداخلية والخارجية بآراء متبادلة ومسألة التمثيل والقرارات المتخذة مع التركيز على أرضية المؤتمر ومدى الاختلاف أو الاتفاق حولها.

- بينما **الفصل الثاني** وضحنا كيف أن الثورة انتقلت من المبادرة الفردية المحلية إلى الفعل الوطني المنظم بتوضيح منهج المؤتمر وجوهر الخلافات مع عرض بعض المواقف التي أكدت الاختراق الاستعلاماتي الفرنسي لتغذية الصراع.

- وفي **الفصل الثالث** حاولنا إبراز علاقة جيش التحرير الوطني A.L.N بجبهة التحرير الوطني F.L.N بغرض مناقشة هذه المسألة في هذا الظرف بالذات علما أن إثارة مبدأ الأولويات أدى إلى التكتلات سواء في الداخل أو الخارج وبدأت ملامح اللقاءات السرية سواء عسكرية أو سياسية وهذا ما يعرف بالصراع بين السياسي والعسكري ودخول الثورة منعطفها جديدا ميزه ازدياد نشاط الحركات المناوئة للثورة والضغط الإعلامي الفرنسي وانتشار الدعاية والإشاعات إثر انكشاف عدة اغتاليات وتصفيات والتي أثرت كثيرا على معنويات الشعب الجزائري خصوصا منذ 1958.

أما بالنسبة للباب الثاني فقد أردنا أن نسلط الضوء على تداعيات هذه المواقف حتى إلى ما بعد الاستقلال من خلال العنوان الآتي:

- مواقف قادة الثورة السياسيين والعسكريين وتداعياتها.

- حيث تناولنا في **الفصل الأول** تباين هذه المواقف من خلال الشهادات والمذكرات والتصريحات المنشورة والمسموعة في (الشريط الملحق) وتحليل مسألة شرعية المؤتمر من وجهة نظر المعارضين ومقارنته بما جاء في بيان أول نوفمبر كأهداف وبرامج.

ثم توصلنا إلى جوهر الخلافات وحقيقة الصراعات من وجهة نظرنا كما أدرجنا في هذا الفصل مواقف وآراء مجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية الوطنية والأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع.

- وفي **الفصل الثاني** تتبعنا كيف انتقل الصراع من السرية إلى العلنية بظهور انقسام حاد على مستوى القيادة التاريخية لجبهة التحرير الوطني والتراجع عن مبدأ الأولويات في أول مؤتمر بالقاهرة عام 1957. ورغم ذلك لم تتوقف الخلافات والتزاعات حتى أدت إلى أزمة شرعية في صيف 1962 كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية.

- وأخيرا في **الفصل الثالث** توصلنا إلى ترايد نفوذ العسكري على السياسي والخارج على الداخل عكس ما تقرر في المؤتمر، ثم تأسيس الحكومة المؤقتة والدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي خصوصا اتفاقيات إيفيان وإبراز موقف العسكريين المعارض، وربطه بما حدث خلال تغذية صراع الأولويات والذي أنتج ما يعرف بالانقلاب على الشرعية الوطنية التي كانت تمثلها الحكومة المؤقتة وتؤدي إلى ما يعرف بأزمة الشرعية التي انعكست على مرحلة ما بعد الاستقلال ومن عهد إلى آخر ملخصة ما سميناه بتداعيات مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام.

وأخيرا لقد وظفنا عدة ملاحق سواء كانت محاضر رسمية أو شهادات أو بيانات أو تصريحات لشخصيات فاعلة أو مناشير أو رسائل مكتوبة بخط اليد كانت متداولة مابين الولايات أو النواحي أو القسمات وتتعلق بقرارات نعتبرها نجاحا حققه المؤتمر في ضبط النظام داخل قواعد الثورة ويبرز مدى شموليتها وشعبيتها وبعيدا عن الصراع الذي كان قائما في أعلى هرم للثورة التي وثقنا بها بحثنا هذا فسهلت علينا بعض الجوانب التي كانت غامضة أو غير مفهومة عند شرونا في جمع المعلومات ووضع خطة هذا البحث.

لقد استفدنا بمجموعة من المصادر والمراجع والمداخلات لبغض الملتقيات حول تاريخ الثورة وأبرزها الملتقى الدولي الذي انعقد بخنشلة شهر نوفمبر 2004 تحت عنوان: نوفمبر 1954 ، حيث أن أهم وأبرز محور تناوله الحضور في هذا الملتقى هو: "الفصل في قضية لماذا لم يحضر العديد من صناع الثورة مؤتمر الصومام؟ أمام العديد من المجاهدين ورموز الثورة التحريرية الذين كانوا من بين الحضور"

كل ذلك دفعنا إلى جعل خاتمة هذا البحث عبارة عن استنتاجات لطبيعة الموضوع من جهة ولحساسية الأحداث والشهادات من جهة أخرى. وبالتالي يجب الإشارة إلى أنه رغم حدة الخلافات والصراعات إلا أننا لم نجد لدى كل الفاعلين من قريب ولا من بعيد اختلاف حول شرعية الثورة ونبهها وأخلاق فاعليها، كما أننا لاحظنا أن الخلافات اتسمت بالذاتية وغالبا ما كانت حول البعد الديني والانتماء العربي أو البحث عن التموقع والقيادة، لقد لاحظنا التغاضي عن الحديث حول التصنيفات الجسدية وأن الكثير من الرموز يحملون أسراراً لا زالت مخزنة في ذاكرتهم وعليه فإننا تأثرنا بما جاء في حوار نشر يوم 10 فبراير 2009 بجريدة الشروق العدد 2534 لمحمد أركون حول كتابة تاريخ الثورة الجزائرية والذي كان رأيه علمياً دعى فيه كتابة التاريخ بعيداً عن الاتهامات لأن تاريخ الثورة يرتبط بالأيديولوجية، وأن الذكريات ليست تاريخاً ويجب احترام الجانب المخفي فيه وأن هذا الذي لا زال محتفياً يغطيه الخطاب الذي سماه "بالميثوإيديولوجي Métho-idiologie" الذي تربت عليه الأجيال منذ الستينيات.

وختاماً لهذه المقدمة أرى أنه من الواجب توجيه جزيل الشكر للأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور محمد مجاود والذي أعترف أن له الفضل في الكثير من النصائح والتوجيهات التي التزمت بها أثناء مراحل هذا البحث لأني استمدت من تجربته وسلوكه وجعلته نموذجاً لي أقتدي به في الكثير من الملاحظات بطريقة غير مباشرة نتيجة لالتزاماته الكثيرة والمتعددة.

المدخل.

تقتضي أهمية الموضوع في مثل هذه الدراسات الاعتماد على الشهادات والمذكرات والتصريحات التي يدلي بها أصحابها في المناسبات المختلفة التي تناسب الأعياد الوطنية والتي يمكن لها أن تسلط الضوء على الكثير من القضايا الغامضة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الاختلافية بين قادة الثورة وزعمائها. تلك الخلافات التي أصبحت تطفوا على السطح مع مرور الوقت وخاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام، ويمكن لنا أن نعترف بأن هذا الأمر ليس بجديد فقد حدث قبل تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A التي تعتبر النواة الأولى للعمل الثوري والتي أشار إليها بيان أول نوفمبر 1954 باعتبارها المأزق بعارة: "الذي أوقعنا فيه صراع الأشخاص". ، ولا يمكن تفسير ذلك إلا بتوضيح الأهداف التي حددها والذي نص على إعادة بناء دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية معتبرا أن الجزائر كانت قائمة قبل استعمارها (مقتطف من البيان¹).

تكلمت وثيقة الصومام التي تعتبر المرجعية الثانية للثورة الجزائرية بعد البيان عن بناء دولة جزائرية وديمقراطية واجتماعية دون الإشارة إلى هوية الأمة الجزائرية المسلمة، وهذا ما أثار حفيظة بعض قادة الثورة² الذين كانوا السابقين إلى تفجيرها، وأبرزهم أحمد بن بلة الذي عارض بعض من قرارات المؤتمر بجدّة وواصفاء إياه بأنه انحراف عن مبادئ نوفمبر، لأنه تعمد حذف المرجعية الدينية للشعب الجزائري المسلم، ومتهما عبان رمضان بالعمالة والخيانة³.

وطبقا لذلك فإن مؤتمر الصومام لم يكن لقاء مجردا بل يرتبط ارتباطا بالصراع الفكري والعقائدي والثقافي ومحركا نفسيا للذاتية والزعامة بعد سنتين من نجاح القيادة الجماعية. إن هذا

¹ جاء في بيان أول نوفمبر في الفقرة الرابعة مايلي: "أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات...".

² - يقول حسين آيت أحمد في هذه المسألة "لا يمكن إعطاء أية قراءة إيديولوجية أو حزبية لمؤتمر الصومام فأني أؤكد وأعيد بأنه أول اتفاق سياسي بني على احترام التعددية وليس على إجماع الجماهيري."

³ أنظر حوار أحمد بن بلة مع أحمد منصور في حصة شاهد على العصر بقناة الجزيرة 2002 والذي تحول إلى كتاب تحت عنوان "الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر" سنة 2007، لصاحب الحصة.

المشهد السياسي هو الذي ميز فترة انعقاد المؤتمر وما بعد لكن حقيقة النزاع وجذوره تعود بنا إلى ما قبل اندلاع ثورة نوفمبر¹، التي تميزت ببوادر النزاع الذي نشب بين مصالي الحاج واللجنة المركزية منذ 1950 بسبب صيغة الرئاسة مدى الحياة التي أرادها هذا الأخير مستقويا بالشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها، وبالموازاة مع ذلك يرجع البعض بذور الاختلاف إلى فترة تشكيل المنظمة السرية (O.S)² المتحمسة إلى العمل المسلح ضد الاستعمار وتجاوز العمل السياسي السلمي الغير مثمر.

ينتمي جل قادة الثورة إلى الحركة الوطنية بتياراتها السياسية المختلفة، ويمكن اعتبار هذا التباين في الانتماء أحد عوامل الاختلاف بينهم بالإضافة إلى تصدع أكبر حزب جماهري (PPA-MTLD) نتيجة الأزمة الخانقة التي عاشها في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الثورة. وعندما أصبح الوضع جد مقلق، وغير محتمل، سارت الأمور نحو التغيير الجدي في حشد الإرادة الوطنية الواعية وتبني طرح قديم وجديد يتمثل في الكفاح المسلح الذي هو الوسيلة الوحيدة لتخلص من النظام الاستعماري البائد. بعدما اتضح جليا أن قادة التشكيلات السياسية³ وخصوصا زعماء حركة الانتصار للحريات والديمقراطية دخلوا في صراع لا ينتهي حول قضايا لا علاقة بها بما يريده الشعب.

لقد بين بيان أول نوفمبر بشكل واضح أوجه هذا الصراع وقدم الحل الثوري الذي يستجيب إلى تطلعات الشعب الجزائري الذي كان ينتظر ساعة الحسم وتجاوز المتخاصمين ليقتراح على الجميع العمل الثوري كبديل لا مفر منه، وطلب الانخراط في هذا المشروع بدون حسابات سياسية مسبقة من أجل استرجاع السيادة الوطنية. فتردد البعض وتراجع البعض الآخر بحجة أن المغامرة ليست مضمونة العواقب.

¹ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2010، ص31.

² تأسست يوم 13-11-1947 بعد أن أعطى M.T.L.D موافقته النهائية و كان على رأسها محمد بلوزداد أما مسؤولي المناطق فكان حسين آيت أحمد (القبائل)، محمد ماروك (العاصمة)، محمد بوضياف (قسنطينة) أحمد بن بلة (وهران) رجيبي الجيلالي (التيهجة) بينما المكلف بالعلاقة مع المكتب السياسي للحزب فكان حسين الأحول باعتباره العضو الوحيد في هذا الجهاز.

³ نشرت جريدة المجاهد عام 1959 مقالا لكریم بلقاسم جاء فيه: "إن الأحزاب السياسية قبل نوفمبر 1954 بدلا من أن تطيع آفاق الشعب وتقوده بقيت مشلولة في نشاطها وأن عملية تجاوزها والاستغناء عنها أصبح أمرا لا مفر منه".

انطلاقاً من هذا السياق التاريخي يمكن فهم الخلفيات والأسباب العميقة التي عرفت بها الخلافات والمبررات المقدمة من قبل المعارضين للمؤتمر وقراراته بل وحتى من الأشخاص الذين تولوا صفة العضوية في أجهزة الثورة المنبثقة عنه¹.

إن طول مدة اللقاء بعد اندلاع الثورة (1954-1956)² قطع سبل التنسيق والتعارف وتبادل الآراء، لكن مدة سنتين منذ الاتفاق الأول كانت كافية لدخول عدة معطيات تثير الشكوك والشبهات بين القادة الأوائل الذين أعلنوا الكفاح المسلح، وبالتالي كانت سنة 1955 مهمة كذلك في هذا الجانب بعد إطلاق سراح الكثير من المصاليين والمركزيين ومناضلي بعض الأحزاب التي اعتقلتهم السلطات الاستعمارية في بداية الأمر، ظناً منها أنهم كانوا وراء مفجري ثورة أول نوفمبر 1954 قبل أن تتأكد بأن تياراً جديداً وراء العملية³.

وفي نفس الاتجاه بدأت مجموعة من العناصر البارزة بعد 1955 تنسج خيوط الالتحاق بالثورة وتشكل الدعم الخفي لها سياسياً ومادياً وعسكرياً، ومن هنا ظهر البعض منها على الساحة أمثال يوسف بن خدة، عبان رمضان، حسين الأحول، كما انظم فرحات عباس وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين وأعلنوا تأييدهم للثورة علانية.

لقد بدأت الثورة تستقطب مجموعة من القوى المختلفة في الانتماء الإيديولوجي⁴ مما سوف يؤدي إلى تحول وتغير في موازين القوى على مستوى المناطق، فتشكلت النواة الأولى من العاصمة بظهور قيادة جديدة تتكون من كريم بلقاسم، أعمر أوعمران، عبان رمضان. فتحت هذه التحركات الباب أمام الكثير من الشكوك ودفعت بالبعض من قادة المناطق إلى البحث عن من

¹ - أعضاء المجلس الوطني للثورة CNRA ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE الذي تشكل من المركزيين وأعضاء من جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي (أنظر الملحق الفصل لذلك).

² - تميزت سنة 1956 بالتحاق الشيوعيين بشكل فردي كما تحصل روبر لاكوست على كامل الصلاحيات لتطويق الثورة والتحاق جنود MNA، محمد بلونيس.

³ - تداولت الصحافة الفرنسية شهر نوفمبر 1954: Le Monde (حمى إرهابية في الجزائر) أما l'Humanité الناطقة باسم الحزب الشيوعي أدانت هذه المغامرة وفي نفس الوقت السياسة الاستعمارية بينما مانديس فرانس رئيس الحكومة لم يولي اهتماماً للحدث أما تيلي غراف تمت ألا تتكرر مأساة 1945.

⁴ - حسب محاسن بمناسبة الذكرى الـ 50 لاندلاع الثورة 2004/10/31 لجريدة الشعب عدد خاص أن "الفكر الثوري هو الذي صنع نوفمبر أما الفعل الإيديولوجي فشل".

وراء تشكل هذه القيادة ¹ فبدأت التفسيرات والتساؤلات تطرح هنا وهناك حتى استمال عبان رمضان العربي بن مهيدي أحد التاريخيين إلى هذه النواة مع بداية 1956 إلى جانب الاتصال بزيغود يوسف قائد الولاية الثانية لإضفاء طابع الشرعية والمصداقية.

شكل ظهور قيادة من عناصر جديدة على رأس الثورة في الداخل تهديدا لممثليها في الخارج، وبداية حقيقية للصراع بين الداخل والخارج باعتبار أن الوفد الخارجي كان يرى نفسه الممثل الوحيد للثورة والمؤهل لقيادتها سياسيا وعسكريا، بينما ظهور عبان رمضان ² فجأة بهذه الأفكار وإصدار الأوامر وإجراء الاتصالات أثارا عدة تساؤلات كانت أغلبها تتعلق بما راجع عن دور الأجهزة الفرنسية في البحث عن كيفية اختراق الثورة بعد سنتين من اندلاعها.

إن ظهور قيادة مستحدثة وجديدة في هذه الظروف أغلب عناصرها لم تسجل اسمها مع بداية اندلاع ثورة نوفمبر 1954 ولم تكن مؤمنة بالعمل العسكري كان له الأثر البالغ في نفسية الكثير من قادة الثورة سواء في المناطق أوفي الخارج من هنا كان انعقاد هذا المؤتمر حسب رأينا المحطة التي وجدت فيها عدد أطراف السبب لا فراغ ما كان يحول بخاطرهما من شكوك ومكبوتات وتراكمات.

لقد صرح عبان رمضان بعد المؤتمر قائلا³: "إننا نريد إبعاد الثورة عن من أرادوها دولة دينية" بينما أحمد بن بلة صرح قائلا⁴: "إن شرعية الثورة في قيادتها التاريخية... وأن من يريدون إضفاء طابع العلمانية أو اللائكية يعتبرون دخلاء عليها".

أدت هذه المعطيات والأحداث إلى تعميق التزاع داخل قيادة الثورة إلا أن ذلك التزاع لم تظهر معالمه وانعكاساته ولم يصل إلى صفوف الشعب والقاعدة الثورية رغم مرور سنتين من اندلاع الثورة وبالتالي حافظت على شعبيتها وطابعها الوطني.

¹ - أقصد عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، لمن دباغين...

² - ولد عام 1920 بالقبائل الكبرى، اعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب، وفي 1955 التحق بجبهة التحرير، كان يحمل توجهات جديدا حول سير الثورة، فجعله عرضة للعداء من قبل أحمد بن بلة، أغتيل عام 1957.

³ - عبد القادر حميد، عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر 2003، ص 64-65

⁴ - أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الحزم، الطبعة 1، بيروت 2007، ص 120-121-122-123.

لقد أجمعت كل الأقلام التي تناولت هذا الموضوع أن الخلاف لم يكن بنفس الدرجة بين المناطق والقيادات الميدانية بل انحصر ظاهريا على قيادة الثورة رغم دخول عدة أطراف خارجية¹ ساهمت في تغذيته وتوسعه. ومهما يكن فإن هناك عدة عوامل ساهمت في عدم تأثر الشعب بذلك الصراع القائم على مستوى قيادة الثورة منها:

- التحاق العناصر التي كانت تنتمي إلى تيارات سياسية أخرى فرادى وبدون طابع سياسي وفقا لنداء أول نوفمبر.

- التفاف الشعب وإيمانه بالقضية الوطنية المتجسد في التحام مناضلي جمعية العلماء المسلمين بأنصار فرحات عباس والعناصر الشيوعية بالمركزيين، بينما انعكس هذا من وجهة نظر أخرى وكان سببا من أسباب الخلافات على مستوى القيادة التي خالفت قرارات المؤتمر.

- أزمة 1953² والتعجيل باتخاذ قرار العمل الثوري المسلح الذي لم يترك المجال واسعا للبحث عن التكتل والتموقع، فكان المؤتمر المناسبة التي انفجرت فيها أسباب الأزمة السابقة بعد نجاح ثورة 1954.

إن هذه العوامل كانت فعلا سببا في عدم انتشار بؤادر الخلاف والتزاع بين صفوف قادة الثورة لكن هذا لا ينفي وجود ملامح الاختلاف حول المهام التي أوكل بها كل طرف من الأطراف التي قررت الثورة وخصوصا الوفد الخارجي الذي كلف بالبحث عن التسليح³.

اتضح أن المناصرين لقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 خلقوا قضية جديدة داخل الثورة تتمثل في فكرة من هو أكثر ثورية من الآخر من خلال القرارات الصادرة؟ وبالتالي انتقل الخلاف من مسألة الأولويات إلى مسألة الإبعاد والتصفيات وارتبطت المواقف في الكثير من الأحيان بالحسابات الضيقة التي تتطلب قراءة موضوعية لهذه الأحداث في تاريخنا المتميز بالحساسية وقلة المعلومات.

¹ - أنظر مذكرات علي كافي، تورط المخابرات المصرية في توجيه أحمد بن بلة واتهام محدد وثيقة الصومام بالولاء للإتحاد السوفييتي وتحمل أفكار ماركسية شيوعية.

² - أزمة 1953، تعود إلى اجتماع اللجنة المركزية للحركة MTLD في مارس 1950 حول صلاحيات رئيس الحزب والموقف من الانتخابات.

³ - يروي فتحي الديب، كيف تم ارسال سفينة محملة بالسلاح نحو المغرب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر.

إن الباحث في هذه القضية سوف يقتنع أن القرارات التي خلص إليها مؤتمر 20 أوت 1956 لم تكن وحدها موضوع الخلاف، وأن التقاذف بين القادة خلال الثورة، حسب أصحاب المذكرات والشهادات بعد الاستقلال، بل حتى المؤرخين انساقوا وراء التركيز على الأولويات التي كانت جوهر الخلاف كما يقول محمد حربي في كتابه¹.

من زاوية أخرى يحق لنا أن نتساءل: هل كان البعد الديني والانتماء الإسلامي محل الخلاف بين طرفي الصراع؟² وهل أهمل ميثاق الصومام هذه القضية؟

إنه من المؤكد أن بيان أول نوفمبر 1954 أوجد التصورات المعنوية والسياسية حتى يتمكن كل تيار سياسي أن يجد نفسه فيها بينما قد فصل نهائيا منذ البداية في الطابع الإسلامي والعقائدي للشعب الجزائري وفي الكثير من الإيحاءات والعبارات الواردة فيه بينما مقررات الصومام أجابت على الانشغال الذي كان مطروحا والمتعلق بالدولة الجزائرية المستقبلية؟

أثارت بعض المواقف من مؤتمر الصومام وقراراته الكثير من الجدل وكادت أن تحدث فتنة داخلية بين قادة الثورة من جهة وقادة الولايات من جهة أخرى وازداد الصراع بين الداخل والخارج عند انقطاع الاتصال بينهما وأمام الحصار³ المفروض من قبل القوات الاستعمارية على الشعب برمته.

هذه المواقف تجسدت فعلا بعد تغير موازين القوى على مستوى قيادة الثورة ولجوء عبان رمضان إلى الاستعانة بالمركزيين أمثال حسين بلحول ومحمد يزيد وبن يوسف بن خدة مبررا ذلك بالتوجه الإيديولوجي الجديد للثورة، وبداية ظهور بوادر الاتصالات الفرنسية الجزائرية⁴ على ضرورة إيجاد ممثل للثورة بهدف إيجاد الأرضية المناسبة لهذا الغرض. وفي هذه الفترة كان التفاف المركزيين بعبان رمضان مثيرا للجدل من طرف ما يعرف بالتاريخيين⁵، وزاد التحاق المصاليين

¹ Mohamed Harbi, le FLN Mirage et Réalité. Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962, ed Jeune Afrique, Paris 1980, Alger 1993, p 146

² - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أوزمن اليقين، دراسة تحليلية في شارع الحركة الوطنية والثورة المسلحة، الجزائر 2002، ص 411.

³ Mohamed Harbi : Les Archives de la Révolution Algérienne, Ed Jeune Afrique, Paris 1985, p 162.

⁴ - Fethi Ali Dib, Abdel Nacer et la Révolution Algérienne, Paris, l'Harmattan, 1985, p 160.

⁵ - النواة الأولى التي فجرت ليلة أول نوفمبر 1954 خاصة أحمد محساس، أحمد بن بلة، محمد خيضر، ..

بالقيادة الجديدة شرحا آخرًا بين الطرفين، علما أن ذلك يعتبر هدفا من أهداف أول نوفمبر 1954، والذي أكد على أن فشل النضال السياسي هو المأزق¹ الذي وقعت فيه الحركة الوطنية بسبب صراع الأشخاص، أي بين المصاليين والمركزيين. وبالتالي يجب علينا كباحثين الوقوف على مواقف القادة البارزين الذين كان لهم الفضل في تفجير ثورة نوفمبر 1954، حول القرارات التي خرج بها المؤتمر، ومعرفة إستراتيجية لجنة الستة² التي تعتبر القيادة التاريخية والشرعية في الداخل قبيل اندلاع الثورة وبعدها والمتمثلة حسب محمد بوضياف³ في ما يلي:

مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري لتحضير الثورة المسلحة وضمان توسيعها والهدف من ذلك شرح معنى الثورة وطبيعتها.

كان هدفها كسب تعاطف الشعب وتأييده فضلا عن إثارة الحماس في أوساط الجماهير بضرب الخونة والعملاء.

السعي إلى زعزعة الأمن العام على أوسع نطاق.

إقامة مناطق محرمة لإيواء قيادة الثورة تكون القيادة المستقبلية.

لقد سبق وأن كان الاتفاق قبيل الفاتح نوفمبر 1954 على مبدأ اللامركزية وأن فكرة مركزية القيادة تأجلت إلى حين أن تبلغ الثورة مستوى معيناً وهذا ما يوحى أن مؤتمر الصومام قد استعجل تحقيق إستراتيجية المراحل السابقة الذكر.

إن المشكل الذي شغل بال قادة الثورة بعد الاندلاع هو قضية التسليح وكيفية جلب السلاح من الخارج وعلى ذلك كلف حسين آيت أحمد بهذه المأمورية الذي يقول بشأن عقد المؤتمر أنه لم يكن على علم به⁴ حيث كان يتواجد بالولايات المتحدة الأمريكية عكس أحمد بن بلة ومحمد خيضر اللذان كانا على علم بموضوع المؤتمر.

¹ - رايح لونيسي، الجزائر في درامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة باب الزوار الجزائر 2002 ص26.

² - لجنة الستة (العربي بن مهيدي، بن بولعيد، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رايح بيطاط، زيفود يوسف).

³ - Fethi Ali Dib, Abd el Nasser et la Révolution Algerienne. Paris 1986, p 160.

⁴ - حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952 ترجمة عن الفرنسية سعيد جعفر، دار البرزخ 2001 ص762.

والملاحظ في موقف **حسين آيت أحمد** أنه من المساندين لقرارات مؤتمر الصومام رغم عدم علمه بموعد انعقاده مبررا موقفه هذا بأن القرارات كانت تعبر عن شعور أعضاء الوفد الخارجي كما يؤكد على وجود خلافات بين جماعة العاصمة والأعضاء التاريخيين مما أدى إلى طرح قضية تشكيل حكومة مؤقتة لتجاوز هذه الخلافات¹ لكن هذا الاقتراح لم يؤخذ بعين الاعتبار.

تسارعت الأحداث قبيل انعقاد مؤتمر الصومام وبدأت تتضح الخلافات أكثر فأكثر انطلاقا من مواقف القيادة التاريخيين من انعقاده وحتى الممثلين الذين يشكلون ما يعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ حسب **محمد خيضر** الذي لم يمانع حينها من إسناد القيادة لجماعة العاصمة بينما كان حريصا على أهمية ومكانة الوفد الخارجي كممثل حقيقي وشرعي للثورة على الساحة الدولية باعتبار أن لجنة الستة هي التي فوضت هذا الوفد بهذه المهمة عشية إعلان الثورة². لكن التطورات التي حصلت بعد قضية اختطاف الوفد الخارجي في 1956/10/22 غيرت موقف هذا الأخير الذي بدأ يميل نحو موقف **أحمد بن بلة** و**محمد بوضياف** المناوئ ل**عبان رمضان**.

وفي نفس السياق ينظر **أحمد (علي) محساس** إلى الموضوع من زاوية أكثر راديكالية مستدلا بأن المؤتمر ليس شرعيا وأن قيادة الثورة الحقيقية هي اللجنة التي أعلنتها في الفاتح من نوفمبر بينما لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المؤتمر لا يمكنها أن تبقى في الجزائر للظروف الأمنية السائدة وعليه لا يمكن أن تتناقض مع نفسها في مدة ثلاثة أشهر³.

بعد عرض جميع الآراء استقر الرأي على مجموعة من القرارات التي سوف تؤجج فعلا الخلاف وتؤثر تأثيرا كبيرا على مسار الثورة التحريرية بعد 1956⁴ من حيث عدم الاعتراف بقرارات المؤتمر من قبل أعضاء الوفد الخارجي للأسباب التالية:

- غياب ممثلين عن الوفد الخارجي والكثير من المناطق الداخلية.
- مخالفة القرارات التي لا تعبر عن اتجاه الثورة.

¹ - نفس المرجع ص81.

² - Mohamed Lebjaoui, Vérités sur la Révolution Algérienne, Paris, Guillaumard, 1970, p 140.

³ - Mohamed Harbi, le FLN Mirage et Réalité, Des Origines, Opcit, Alger 1993, p 608.

⁴ - **حسن بومالي**، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني.

- منح السلطة للسياسيين على حساب العسكريين يتنافى مع روح الثورة.
- عدم وجود قرار ينص على أن الجزائر دولة إسلامية عربية في ميثاق المؤتمر.

إن هذه الأسباب كانت فعلا الحجج التي تمسك بها المعارضين منذ الاتصالات الأولى لانعقاد المؤتمر وإلى قراراته كما أعلنوا عدم شرعيته وبالتالي بدأ الخلاف يزداد عمقا والشرخ يزداد اتساعا مع ظهور كذلك مجموعة من العوامل الأخرى بعد سنة من انعقاده ومنها¹:

- استشهاد العربي بن مهيدي في بداية 1957 الذي كان يعتبر مهندس لمؤتمر الصومام والضامن الشرعي له.

- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ الذي اسقط عمليا مبدأ أولوية الداخل يمكن أن وجود لجنة بالداخل لقيادة الثورة طبقا للمبدأ السالف الذكر لم تدم أكثر من بعض شهور.

- انقلاب كريم بلقاسم وأعمر أوعمران على عبان رمضان اللذان كان سندا قويا له بالداخل، يحمل أكثر من دلالة على قتل المؤتمر وأدى إلى التأثير على القادة الآخرين في الولايات الأولى التي كان يقودها محمود الشريف والثانية (ابن بيطاط) والخامسة (بوالصوف)².

لقد اتضح فعلا تعذر حل مشكلة القيادة الذي زاد في إثارتها مؤتمر الصومام بقراراته الغير معترف بها من قبل القادة التاريخيين للثورة في الخارج والبعض في الداخل فأدى إلى تشتت المواقف وظهور المبادرات الفردية لقادة المناطق والولايات بل كاد أن يعيد الوضع إلى بدايته كما جاء على لسان أحمد بن بلة بعد مراسلة عبان رمضان له حول تمثيل الثورة في الخارج³.

استند جناح أحمد بن بلة من القاهرة وأحمد علي محساس من تونس على العودة إلى الشرعية التاريخية التي غالبا ما رجحت الكفة للوفد الخارجي وأثرت على قيادة الداخل الممثلة في جماعة عبان رمضان وذلك بالتأكيد على القيادة الأولى التي تقوم على:

¹ - لخضر بورقعة، مذكرات الرائد بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة الجزائر، ماي 2000، ص 16.

² - Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Casbah, 2003, p 201.

³ - Mabrouk Belhoucine, le Courrier Alger le Caire (1954-1956), Edition Casbah 2000, p 92

— إن الشرعية التاريخية¹ متولدة عن المبادرة بإعلان الثورة في الفاتح نوفمبر 1954.

— الالتزام ببيان أول نوفمبر الذي تضمن الخطوط العامة لسير الثورة المسلحة وتصور الدولة الجزائرية المستقبلية، فضلا عن شروط التفاوض في حال قدمت السلطات الاستعمارية إشارات هدفها الرغبة في التوصل إلى السلم، إن هذا الشرط هو الذي كان يستغله عبان رمضان في التأثير على عدة عناصر جلبهم إلى صفه، بهدف تقوية مركزه وإعطاء طابع الاعتدال والقدرة على التفاوض، إضافة إلى مؤهلاته العلمية والسياسية، واعتماده على الذين يتميزون بالمستوى العلمي والثقافي لتولي المناصب في قيادة الثورة².

— إعطاء الاستقلالية للمناطق المنبثقة عن تقسيم أول نوفمبر طبقا لمبدأ لامركزية القرار وجماعية القيادة³.

وفي هذا الإطار بدأت الكفة تميل لصالح تحالف أحمد بن بلة ومحمد خيضر وأحمد محساس والآخرين بينما في حقيقة الأمر وقع الاستثناء في الداخل رغم محاولات الكثير من الأعضاء القياديين تفادي المزيد من الخلافات أمثال الأمين دباغين، عبد الحميد مهري وخضر بن طوبال هذا الأخير الذي قال: "إذا لم نراجع أمورنا فسوف نصفي بعضنا البعض" وهذا بعد أن ظهرت فكرة التخلص من عبان رمضان وبداية بذور فتنة داخلية في صفوف قيادة الثورة⁴.

ساهمت هذه النظرة الجديدة وهذا الإحساس في ازدياد الهوة بين المركزيين والتاريخيين بوجود **عبان رمضان** القريب من المركزيين والمتفتح على كل التيارات السياسية والمجسد لأولوية العمل السياسي على العمل العسكري على أساس أن يكون للمثقفين دورا رياديا. أدى هذا إلى تبوء هذه العناصر المناصب القيادية، فعين **بن يوسف بن خدة** و**سعد دحلب** كعضوين فاعلين في لجنة التنسيق والتنفيذ⁵، وعين أحمد يزيد في المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁶ الذي كان من المناضلين

¹ — عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب 2003، ص113.

² — محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة بوزريعة الجزائر، ص150.

³ — نفس المرجع، ص153.

⁴ — أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر عن الح.ع.إ إلى الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر 2002، ص221.

⁵ — بن يوسف بن خدة، مذكرات الرئيس، شهادات ومواقف، دار النعمان، الطبعة الأولى 2004، ص198.

⁶ — نفس المصدر ص199.

ذوي الثقافة المزدوجة القريبة من اتجاه جمعية العلماء المسلمين وعقيدة ميصالي الحاج وبالتالي كان كل المركزين بمثابة الورثة الحقيقيين الذين وقفوا ضد فكرة الزعامة وعبادة الشخصية خلال أزمة 1947 وامتدت إلى 1949 أين ظهرت في شكلها الجهوي والتي تعرف باسم الأزمة البربرية¹.

عقب هذا التغير المفاجئ في قيادة الثورة من خلال المؤسسات التي أقرها المؤتمر اشتد الخلاف بين أحمد بن بلة وعبان رمضان والعربي بن مهيدي، فقد ظن أحمد بن بلة وباقي الأعضاء الآخرين المنتمين إلى المنظمة الخاصة أن الثورة سوف تفقد راديكاليته². وأن القيادة الجديدة سوف تفضل طريق المفاوضات والتنازل مع العدو الفرنسي لصالح الحل الثالث المتمثل في التسوية السياسية على حساب أهداف الثورة³.

لقد أصبح الخطاب السياسي يشكل محور الخلاف بين الجماعتين بصعود عناصر جديدة مثقفة تستند إلى المطلب الديمقراطي وتهاجم شعبية الخطاب الثوري لأنها لا تترك مجالا للأفكار السياسية الواعية، وبذلك اتخذت الثورة منحى آخر تتمثل في بروز الباءات الثلاث (بوالصوف، بن طوبال وبلقاسم) كقادة فعليين للثورة.

لقد تحققت تنبؤات الذين كانوا يخشون من تحول الخلاف بين قادة الثورة إلى تصفيات جسدية مباشرة بعد اغتيال عبان رمضان في ديسمبر 1957 وهذا ما جعل بعض المؤيدين يبررون هذا الوضع المتأزم من أن انحراف ثورة أول نوفمبر 1954 بدأ مع مؤتمر الصومام الذي أضفى على الثورة الجزائرية طابع اللائكية وحولها من حركة جهادية إلى مجرد حرب تحريرية بدون عقيدة⁴. لكن الواقع أن وثيقة الصومام لم تنكر لبيان أول نوفمبر بل تمثل استمرارا له وتجديدا وتأكيدا على خطوطه العريضة خاصة فيما يتعلق بالوحدة الترابية ووحدة الكفاح ووحدة الشعب الجزائري والتفافه حول الكفاح المسلح من أجل الاستقلال.

¹ Dessormmes Francois, Notes Sur l'Histoire Des Kabylies, Tizi Ouzou, Edition, Tira 1992, P 18-19.

² - Mohamed Lebjaoui, Vérités Sur La Révolution Algérienne, Paris, Gaillamard 1970, p 154.

³ محمد البشير الابراهيمي، في قلب المعركة، 1954-1962، الجزائر، دار الأمة، 1997، ص61.

⁴ صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص33.

ومن جهة أخرى، اعتبر البعض أن المؤتمر هو في الواقع منفذا للانضمام إلى الثورة من طرف المحسوبين على الإدارة الفرنسية¹ الذين أصبح لهم نفوذ في دواليب قيادة الثورة لزرع بذور التفرقة والانحراف تحضيراً للتفاوض معها والحفاظ على الجزائر فرنسية بشكل غير مباشر. إن البعد الديني والإسلامي ظل محل تداول الطرفين حتى ولو أن في كثير من المواقف كان الصراع ذاتياً وشخصياً فكان هذا الجانب قوياً في صفوف الثورة التحريرية لعدة اعتبارات، كونه هو الذي أشعل لهيبها وقاد أهم معاركها وظهر في كل أدبياتها وبياناتها من 1954 إلى 1962² (تحت راية الجهاد).

وإنهاء لما سبق ذكره، فإن المؤتمر يعد تنويجاً لمحاولات عديدة حسب اعتقادنا بذلت على مستوى المناطق تنفيذاً لما اتفق عليه من طرف مفجري الثورة بضرورة التنسيق واللقاء بعد أشهر، إلا أن ظروف القاهرة حالت دون التمكن من عقده وبشكل غير مطعون في شرعيته فقد تخطى عقدة ذلك التردد محققاً الهدف المتمثل في إخراج الثورة من مرحلة اللامركزية بقراره التاريخي الخاص بتعيين القيادة المركزية المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة ما بين 20-27 أوت 1957³. ورغم أنه تخطى في أول اجتماع له عن مبدئين أساسيين بتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضاء بدل خمسة مع إضافة السجناء الخمسة كأعضاء شرفيين وظهرت قيادة فعلية باسم "اللجنة الدائمة للثورة"⁴ مشكلة من كريم بلقاسم (أحد التاريخيين) وأربعة من قادة الولايات السابقين وهم (محمود الشريف، لخضر بن طوبال، أعمر أو عمران وعبد الحفيظ بوالصوف) كما أكد على أن الهدف الأسمى من الثورة هو إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتنافى مع المبادئ الأساسية للإسلام، ولقد امتنع عبان رمضان حينها عن التصويت على قرار التساوي بين الداخل والخارج⁵. ونشير في هذا الصدد أن كل من كريم بلقاسم وأعمر أو عمران قد انقلبا على عبان رمضان بعد أن كانا سنداً قوياً له في قيادة الثورة في الداخل، ضف إلى ذلك باقي قادة الولايات الذين عينوا بهدف توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA).

¹ أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر لقناة الجزيرة تحت عنوان أول رئيس الجزائر بعد الاستقلال 2002/11/13

² - الخبر الأسبوعي، العدد 296، من 30 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 2004.

³ - الخبر الأسبوعي، العدد السابق، ص 13

⁴ - Mohamed Teguia, l'Algérie En Guerre, Edition O.P.U, Alger 1988, p 102.

⁵ - Hamid Chaid, Pages d'Histoire de l'Algérie Combattante, ENAG Dahleb, Alger 2005, p 95.

لقد ساهمت مجموعة من الظروف المحلية والخارجية في هذا التحول المفاجئ بعد اجتماع قادة عدة مناطق تم التحضير له بتونس يوم 15/12/1956 تحت قيادة **أحمد (علي) محساس** وهذا ما يعتبر فعلا دليلا على أن المعارضين للمؤتمر نجحوا إلى أبعد حد في إجهاد محتوى مؤتمر الصومام مما سوف يوسع مجال النزاع على مجريات الثورة مستقبلا بتحدد الأزمة داخل القيادة العليا وفي إطار المجلس الوطني للثورة الجزائرية. واعتمادا على مجموعة من التحفظات والمآخذ التي يمكن أن نسجلها على أن المؤتمر لم يكن جامعا وكان مطعونا في شرعيته بدليل غياب الوفد الخارجي بما فيه **محمد بوضياف** المنسق العام للثورة إثر قرار اجتماع لجنة الستة المفجرين للثورة فكان محل تشكيك المعارضين لمقررات الصومام¹. وبالنسبة للمنطقة الخامسة فإن غيابها قد يعود لرفض مسؤولها المباشر **بوالصوف** طلب العربي بن مهيدي بتزويده بشهادة توكيل لتمثيل الثورة²، أما غياب المنطقة الأولى فسببها يعود للعلاقة المباشرة مع الوفد الخارجي بواسطة **أحمد محساس** منذ إعلان الثورة وقد يعود لأسباب أخرى غير مبررة أو غير معلنة وبالنسبة للمنطقة السادسة³ فإن تكوينها لم يتم إلا في المؤتمر نفسه وهو ما يعني أنه اقتصر على ثلاث ولايات وبعض العناصر السياسية الجديدة على الثورة التي مكنها هذا المؤتمر من أن تصبح قيادة جديدة رغم رفضهم السابق للعمل المسلح ورغم أيضا عدم حضورهم جلسات المؤتمر **كابن يوسف بن خدة وسعد دحلب** وهو إجراء زاد من الخلافات مهما كانت المبررات⁴.

إن تغيير الاتجاه الإيديولوجي للثورة من اتجاه عربي إسلامي إلى علماني يعود إلى الأعضاء الذين كلفوا بمهمة إعداد الأرضية ووثائق المؤتمر بإشراف **أوزقان** دون مشاركة باقي المناطق والحاضرين أما بالنسبة لبعض التحفظات الأخرى التي ظهرت في بعض المناطق الأخرى كولاية الأوراس التي عانت كثيرا إثر استشهاد **مصطفى بن بولعيد** فيكفي أن نتفقد الرسالة التي بعثها قادتها للجنة التنسيق والتنفيذ قبل الإطلاع على نصوص وقرارات المؤتمر معبرين فيها عن خيبتهم من انعقاد المؤتمر في غياب المنطقة الأولى دون مراعات الاعتبارات السياسية والأخلاقية والتاريخية

¹ - إشارة إلى **أحمد بن بلة** وعبد الحفيظ بوضوف، بن طوبال، أحمد محساس، محمد بوضياف، محمد خيضر...

² - إشارة إلى **أحمد بن بلة** وعبد الحفيظ بوضوف، بن طوبال، أحمد محساس، محمد بوضياف، محمد خيضر

³ - حسب التقسيم الجغرافي الذي أقره مؤتمر الصومام باعتبار الصحراء ولاية سادسة تحت قيادة علي ملاح

⁴ - Colonel Ahmed Zerguini, Une Vie de Lutte Témoignages et Appréciations 1941-1962, Tome 1, Ed Nahda, p 123.

ورغم ذلك وافقت هذه الولاية على انعقاد المؤتمر من حيث المبدأ مع تثمانين إنشاء قيادة مركزية ممثلة في المجلس الوطني للثورة والامتثال لقراراته¹.

إن مرحلة الصراع الداخلي حسب كتابات **فتحي الديب** طرحت الكثير من التساؤلات والشكوك التي لا بد على الباحث والدارس لهذه المرحلة أن ينتبه إليها، وأن يقف عندها لما يُرجع أسباب بعض الاغتيالات التي تمت قبل وبعد المؤتمر نتيجة لقراراته، فذكر أن استشهاد مصطفى بن بولعيد كان قبل انعقاد المؤتمر بخمسة أشهر وليس بعده، وأن الشهيد لم يكن من المعارضين لقرارات المؤتمر (حسب دراسة الدكتور **محمد العربي الزيري** حول كتاب هذا الأخير)².

أما **زيغود يوسف** فإن استشهاده كان في نهاية شهر سبتمبر وأن علاقته بالسيد **علي كافي** و**ابراهيم مزهودي** كانا من أكثر قادة هذه الولاية ارتباطا بالشهيد بل أن **مزهودي** قد وصل الحدود التونسية في إطار تنفيذ مقررات المؤتمر عندما استشهد القائد **زيغود يوسف** ونتيجة لهذه الأحداث التي تحمل في نظر الكثير من المغالطات فإن الحكم على هذه القضية يدخل في نطاق تبني المصريين³ للثورة الجزائرية من جهة وأن المعارضين لقرارات المؤتمر لم يعارضوا من منطلقات إيديولوجية من جهة أخرى لكنهم كانوا مندفعين نحو ذلك لأغراض شخصية⁴ للبحث عن التموقع أو انحياز أطراف على حساب أخرى.

أشارت التقارير الرسمية أن الثورة الجزائرية حسمت أمرها في الانتصارات العسكرية مع مطلع عام 1956 كما توصلت السلطات الفرنسية إلى ذلك بعد تفوق جيش التحرير في المنطقة التاريخية الأولى (أوراس النمامشة) فأدركت القيادة الاستعمارية حتمية التفاوض، الأمر الذي دفع الدوائر الاستعمارية إلى البحث عن وسيلة لتحويل مجراها من الداخل⁵، ولذلك تسربت بعض العناصر التي تعمل في هذا الاتجاه ما بين سنتي 1957 و 1958 التي عرفت الكثير من الاغتيالات

¹ - رسالة محمد الصغير هلايلي بإملاء من عجال عجول وبتفويض من لغرور عباس (الشروق اليومي 19 مارس 2005، العدد 1330).

² فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

³ - مجلة المصادر العدد 02، 2001 مقال: جمال بجاوي الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، ص 455.

⁴ - تحدث أرزقي باسطا لجريدة الخبر يوم 17 مارس 2011 ع 6297: أن الانشقاقات كانت بدافع الأنانية والمصالح الشخصية التي أدت إلى اغتيال عدد من المناضلين ضربا مثلا أو عمران الذي طلب منه اغتيال علي محساس.

⁵ - محمد العربي الزيري، الثورة في عامها الأول، دار البحث قسنطينة، ط1، الجزائر 1984، ص 170.

والمحاكمات المشبوهة داخل صفوف الثورة والتي طالت رموزا كثيرة أمثال **لزهر شريط، عباد الزين، عباس لغرور، محمد بن علي، محمد لعموري**... (تبقى مجالا واسعا للبحث) بعد مؤتمر الصومام الذي لم يحضره ممثلي الولاية الأولى كما سبق وأن ذكرنا وهي الولاية التاريخية الأولى التي ساهمت تفجير ثورة نوفمبر 1954 وبفضل نشاطها تقرر مصير الثورة وأصبح أمل الاستقلال في الأفق.

لقد كانت قيادة الثورة¹ حينها منشغلة بالعمل الميداني وغير مهتمة بالجانب السياسي التي حملته العناصر الجديدة الحديثة العهد بالالتحاق إلى مراكز القيادة، هذا الجانب حرك شعور **أحمد بن بلة** في معارضته كل تحول في مسار وتوجه للثورة دون الإشارة إلى الموافقة المبدئية من القاهرة أين يتواجد الوفد الخارجي فالأبحاث أسالت حبرا كثيرا لدى المؤرخين والباحثين وحتى بين قادة الثورة أنفسهم، **فمحمد حري** في كتابه الشهير (جبهة التحرير الأسطورة والواقع) يعرض بدقة سيرة ومنهج وإستراتيجية وأخلاق الثوار²، أما **فتحي الديب** في كتابه (**عبد الناصر وثورة الجزائر**) يعرض قضية الاختلافات وكما سماها هو (سرقة الثورة) وتحويل مسارها مستعرضا بعض السلوكات والسقطات التي شاهدها على قادة الثورة في مصر وليبيا وفي بعض دول أوروبا. إلى جانب **نبيل أحمد البلاس** في كتابه "الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر" الذي تناول الكثير من الجوانب التي لها علاقة بأسباب الخلافات الشخصية مع تبيين أهداف الثورة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبعد الحضاري والعربي والإسلامي في اندلاع ونجاح الثورة الجزائرية.

تناولت الكتابات الوطنية والأجنبية مرحلة ما بعد مؤتمر الصومام من قبل المؤرخين الغربيين والمشرقيين وفق ما ذكره **العربي الزبيري** في كتابه "الثورة الجزائرية في عامها الأول" لكنه تحاشى موضوع الخلافات بين قادة الثورة حول قرارات مؤتمر الصومام والعديد من الشهادات والحوارات، رغم أن هناك من يصفها بأنها انحرافا عن لثورة. هذا الطرح تناولته العديد من الملتقيات مثلا "ملتقى قادة الثورة التحريرية بمتحف الجهاد بالجزائر العاصمة أيام 01، 02، 03 نوفمبر 1997"

¹ - الخبر الأسبوعي، العدد 308، من 22 جانفي في 2005/01/28 مقال بعنوان مأزق الشيوعية، الحاج بوزيان، ص 12.

² - Mohamed Harbi, Le FLN Mirage Et Réalité. Des Origines a la Prise du Pouvoir 1945-1962, ENAL, Alger 1993, p 164.

وتصريحات محمد الطاهر عبيدي وعلي كافي¹ والوردي قتال والرائد عثمان سعدي وعلي منجلي وابراهيم مزهودي . وغيرهم ممن كانوا ضمن قادة الثورة الميدانيين في كل من تبسة وخنشلة وبسكرة أيام 18-19 ديسمبر 1997 لمناقشة هذه المسألة التي اختلف حولها قادة الثورة منذ 1956.

إن هذه المصادر كشفت بكل وضوح المحطات التي سبق وأن ذكرناها، أن الاختلافات كانت جذورها منذ الحركة الوطنية وأن التزعة الذاتية زادت من حدتها قرارات المؤتمر التي لم تطبق على أرض الواقع بعد أن فرضت الظروف الداخلية منطقتها على مبدأ الأولويات، ضف إلى ذلك الصراع القائم بين المركزيين و(النوفمبريين) بعد أن كان مؤتمر الصومام المنعرج الذي غير معالم قيادة الثورة². وبالتالي يمكننا التساؤل ماذا حدث بعد هذا الاختلال؟ وماذا قدمت قرارات الصومام للثورة؟ وهل فعلا كان مبدأ البعد الحضاري والعربي الإسلامي سببا في ذلك الخلاف؟ ولماذا كانت الشرعية الثورية مطلب كل الأطراف بينما تخلوا عنها بعدما نادى بها الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلي رأسها فرحات عباس³؟

إن الحكم على موقف أحمد بن بلة وجماعته والذي كانت مآخذه على المؤتمر أنه لم يجمع سوى قادة الولاية الرابعة والثالثة والثانية، والذي نفى امتناع باقي القادة الممثلين لوههران والأوراس وسوق أهراس والصحراء وممثلي الخارج. هذا ما يدفعنا إلى تحليل الأسباب والدوافع التي منعت حضور هؤلاء والبحث كذلك عن الظروف التي حالت عن المجيء أو عدم المجيء إلى مكان انعقاد المؤتمر. كما يمكن أن نوضح العديد من الجوانب التي نراها إجابات عن مآخذ أحمد بن بلة حول عدم حضور ممثلي تلك الولايات والتي ذكرها في شهاداته للضابط المصري فتحي الديب في كتابه السابق الذكر، حتى أنه شكك في تمثيل المنطقة الخامسة الممثلة من طرف العربي بن مهيدي والذي نفسه ترأس المؤتمر، أما المنطقة الأولى فكانت تعاني من فراغ على مستوى قيادتها بعد استشهاد

¹ - علي كافي، نفس المصدر، ص 121.

² - Khaled Bensmain, le Congrès de la Soummam Entre Dérivé et Reniement, Le Quotidien d'Oran 04/02/2003.

³ - أعلن عنها يوم 17 سبتمبر 1958 لمقر لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بالقاهرة، على لسان عبد الحميد مهري أصغر عضو في هذه الهيئة، وعين أحمد بن بلة نائبا له، وضمن في تشكيلها (جمعية العلماء المركزيين UDH)، وفي نفس اليوم اعترفت جمهورية مصر بها، رغم تخفيضها على فرحات عباس الذي كان متأثرا بالثقافة العربية، ولم يؤمن بالعروبة التي بنى عليها الموقف المصري بدعمها لأحمد بن بلة.